من المجمل سواء كان ذلك لتزاحم المعاني كالمشترك او لغرابة اللفظ كالهلوع
او للنقل كالربوا لانه في اللغة لمطلق الفضل وليس كل فضل حراما بالاجماع ولم يعلم ان المراد اى فضل فكان مجملا ثم بين النبي صلى الله عليه وسلم الربوا في
الاشياء الستة فخرج من حيز الاجمال الى حيز الاشكال حيث احتيج بعد
ذلك الى الطلب والتامل ليعرف علة الربوا فيظهر الحكم في تلك الاشياء
والمتشابه وهو ما خفي بنفس اللفظ او لا يرجى دركه اصلا كالمقطعات
في اوائل السور واليد والوجه ونحوها وحكم الخفي النظر اى الفكر القليل
لينال المراد والاطلاع على ان خفاءه لمزية او نقصان والمشكل
التامل اى التكلف والاجتهاد في الفكر ليتميز المعنى عن اشكاله
من باب العطف على عاملين مختلفين والمجرور مقدم والمجمل
طلب البيان من المجمل فبيانه قد يكون شافيا فيصير به المجمل مفسرا
كالصلوة وقد لا يكون كبيان الربوا فيحتاج الى نظر لضبط الاوصاف
الصالحة للعلية ثم تامل لتعيين البعض وزيادة صلوحه لذلك والمتشابه
قال ثم النظر والتامل ان احتيج اليهما كما في الربوا او المتشابه التوقف
عند طلب المراد مع اعتقاد حقيته بناء على قراءة الوقف على الا الله
الدالة على تاويل المتشابه لا يعلمه غير الله تعالى خلافا لمن رأى
الوقف على الراسخون في العلم الدال على انهم ايضا يعلمون تاويل
المتشابهات وعلى الاول يكون الانزال للابتلاء اى يكون الحكمة
في انزال المتشابهات على القول الاول ابتلاء الراسخ في العلم بالتوقف

بالتوقف عن الطلب والتامل وجوب دخل مقدر تقريره ظاهر لا يقال فعلى
هذا يلزم تضليل عامة السلف في كل قرن اذ ما من آية الا وتكلم العلماء
في تاويلها في القرن الاول والثاني ومن بعدهما ولم ينكر عليهم احد من اهل
تلك القرون وهذا كالاجماع منهم على عدم وجوب التوقف في المتشابهات
لانا نقول عدم الانكار منهم لان قراءة الوقف على الله انكار من القائلين
بتلك القراءة على المأولين الا انه لما كان للاجتهاد مساغ سكت
كل من الفريقين عن تخطئة الآخر في الاعتقاد فتدبر والله الهادي الى
الرشاد تنبيه لما ذكر المفسر ان بيانه بدليل لا شبهة فيه ناسب
المقام ايراد هذه الشبهة وحلها فتخيل ان الدليل اللفظي لا يفيد اليقين
لتوقفه على نقل اللغة والصرف والنحو وعدم الاشتراك والمجاز والاضمار
والنقل والتخصيص والتقديم والتاخير كما في قوله تعالى واسروا النجوى
الذين ظلموا قالوا تقديره والذين ظلموا اسروا النجوى كيلا
كيلا يكون من قبيل اكلوني البراغيث والناسخ او المعارض العقلي
الاول مخصوص بالانشاء والثاني بالاخبار فاللازم عدم واحد
منهما ولذلك عطفه باو وهي ظنية اما الوجوديات وهي نقل
اللغة والصرف والنحو فلعدم عصمة الرواة وعدم التواتر واما
العدميات وهي من قوله وعدم الاشتراك فلان مبناها على الاستقراء
وعدم الوجدان وغاية ما يفيده الظن واجيب بمنع ظنية الوجوديات
في كل دليل لفظي فان منها ما هو متواتر لغة كلفظ الارض والسماء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)